الأمم المتحدة S/2003/158

مجلس الأمن

Distr.: General
7 February 2003
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٣٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الذي أنشأ مجلس الأمن بمقتضاه بعثة الأمم المتحدة في أنغولا (البعثة). وهذا التقرير يستكمل التطورات الرئيسية في أنغولا منذ التقرير المؤقت المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1353) ويقدم توصيات بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في هذا البلد.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - مما هو جدير بالذكر أن قرار مجلس الأمن ١٤٣٣ كلف البعثة بتقديم المساعدة إلى الطرفين في توطيد السلام. وبانتهاء أعمال اللجنة المشتركة، ظهر توافق آراء فيما بين الطرفين - الحكومة والاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) - مؤداه أن تنفيذ بروتوكول لوساكا قد تم. وما فتئت هاتان الجهتان الفاعلتان تشتركان منذ ذلك الحين، إلى جانب غيرهما من الأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني، في تحديد الأولويات المتصلة بنقل البلد من حالة الصراع المسلح إلى الحياة الطبيعية.

الحوار بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ويونيتا

٣ - ومما هو جدير بالذكر أيضا أن اللجان السياسية التابعة للحركة الشعبية لتحرير أنغولا المتولية للحكم، ويونيتا قد أجرت محادثات رفيعة المستوى في لواندا في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة المسائل ذات الأهمية القومية مع التأكيد على وجه الخصوص على إعادة النظر في الدستور. وأثناء هذه المحادثات، وافق الطرفان على أربع مسائل رئيسية هي أنه ينبغي للرئيس أن يبقى على رأس الدولة والحكومة، وكذلك زعماء الحزب؛ وينبغي للرئيس تعيين محافظين للمقاطعات بناء على توصية حزب الأغلبية في كل

070203 070203 03-23203 (A)
0323203

مقاطعة، وينبغي للجمعية التشريعية أن تكون أحادية المجلس؛ وأن ينشأ مجلس وطني إضافة إلى الجمعية التشريعية، كهيئة استشارية يمكن ''للحكام التقليديين'' الاشتراك فيها. ومع ذلك لم تحظ تلك القرارات بتأييد شامل. فقالت بعض الأحزاب السياسية بأن تلك الاتفاقات الثنائية بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ويونيتا قد تجاهلت وجود لجنة صياغة الدستور التابعة للبرلمان الممثل فيها الأحزاب الأخرى.

حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية

٤ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر، عين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس وزير الداخلية فرناندو دي بيداد دياس دوس سانتوس ''ناندو''، بوصفه رئيس الوزراء الجديد لحكومة وحدة ومصالحة وطنية. وعين بعد ذلك أعضاء جدد في مجلس الوزراء لوزارات الداخلية والمالية والنفط والطاقة والمياه، وأعيد تعيين وزراء الدفاع والخارجية والعدل والتخطيط والإدارة العامة. ووفقا لتفاهم جرى التوصل إليه بين الحكومة ويونيتا أعيد تعيين جميع أعضاء مجلس الوزراء السابقين التابعين ليونيتا والجديدة كممثلين ليونيتا الموحدة من جديد.

٥ - ومع ذلك رأت بعض أحزاب المعارضة وأعضاء المجتمع المدني أن مجلس الوزراء الجديد لا يمثل تغييرا كافيا. وانتقد أعضاء المجتمع المدني أيضا إعادة تعيين بعض كبار المسؤولين الحكوميين زاعمين أنهم قد اختلسوا الأموال ونهبوها.

٦ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وافقت الجمعية الوطنية الأنغولية على الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٣ التي بلغت قيمتها نحو ٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة والتي قدمتها الحكومة المنشأة حديثا. وبينما صوّت لصالح مشروع الميزانية ٩٩ من أعضاء البرلمان و لم يصوت أحد ضده، فقد امتنع عن التصويت ٤٤ عضوا - كلهم ممثلين ليونيتا - قائلين إنهم لم يستشاروا بشأن الميزانية قبل التصويت.

الأعمال التحضيرية للانتخابات

٧ - ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة قد أوضحت أنه من المرتأى أن تجري الانتخابات العامة القادمة في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، ذكر مؤخرا بعض الممثلين من كل من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ويونيتا أن الظروف الضرورية لإجراء انتخابات حرة وعادلة في السنة القادمة لم تتوفر بعد. وقالوا إن تأجيل الانتخابات لمدة عام أو عامين يمكن أن يخلق إطارا زمنيا أكثر واقعية لتحقيق تلك الأهداف الوطنية وهي تنقيح الدستور؛ ووضع تفاصيل قانون انتخابي جديد؛ وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة؛ وتسجيل الناخبين الذين تنطبق عليهم الشروط؛ وإعادة توطين المشردين داخليا والمقاتلين السابقين أو إعادتهم ومع ذلك رأى بعد

الممثلين من كلا الحزبين ومن الأحزاب السياسية الأخرى كذلك أن الانتخابات التشريعية والرئاسية ينبغي إجراؤها في أقرب وقت ممكن. وقد وعد الرئيس دوس سانتوس في خطابه الذي ألقاه بمناسبة نهاية العام بالعمل على إيجاد توافق آراء وطني عام بشأن تحديد موعد الانتخابات العامة القادمة.

٨ - وفي الوقت نفسه، فمنذ انتهاء أعمال اللجنة المشتركة، ما فتئ كل من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا الحاكمة ويونيتا يعملان على إعادة تنظيم وتنشيط هياكلهما الحزبية على صعيدي المقاطعات والقواعد الشعبية استعدادا للانتخابات الوشيكة. وقد عقدت الدورة العادية السابعة للجنة المركزية البالغ عدد أعضائها ٢٥٠ عضوا التابعة للحركة الشعبية لتحرير أنغولا في لواندا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، برئاسة الرئيس دوس سانتوس. وفي خطاب الرئيس الذي وجهه إلى حزبه أكد الرئيس على ضرورة التركيز على الإنعاش الاقتصادي بما في ذلك خفض التضخم قبل نهاية عام ٢٠٠٣ لزيادة فرص الحزب في الفوز في الانتخابات.

٩ - وما زالت منظمة يونيتا تؤكد إصلاحها السياسي بتسليط الأضواء للجماهير على الدور الذي أدته في نجاح إنجاز بروتوكول لوساكا مشيرة إلى أن المجتمع الدولي قد اعترف بذلك الدور برفعه جميع الجزاءات المفروضة عليها. وقد اتخذ الحزب خطوة أخرى نحو المصالحة الوطنية عندما قام عدد من ممثليه في أوائل كانون الثاني/يناير، بالاعتذار علنا عن دور يونيتا في الأعمال الوحشية التي ارتكبت خلال الصراع الممتد. ومن المتوقع عقد المؤتمر التاسع لحزب يونيتا في آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٠ - وقد بدأت أحزاب معارضة أخرى تحضير نفسها للانتخابات المقبلة، وتعمل على خلق معارضة أكثر توحدا.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في دعم توطيد السلام في أنغولا

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنفيذ المهام المكلفة بها التي شملت، في جملة أمور، توفير الدعم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ وتسهيل وتنسيق المساعدة الإنسانية، وتوفير الدعم التقني لإزالة الألغام، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم

١٢ - ما فتئ تسريح المقاتلين السابقين التابعين ليونيتا وإعادة توطينهم وإدماجهم يشكل أحد المجالات التي تثير قلقا متواصلا شديدا، ويعد أحد الأولويات الرئيسية للحكومة لكي يتسنى لها ضمان الاستقرار في البلد. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير سيكون نحو ٩٠ ٠٠٠

مقاتل سابق قد جرى تسجيلهم بينما لا يزال ثمة ٠٠٠ ١٥ ينتظرون الانتقال إلى مناطق الاستقبال المحددة لهم من المقاطعات ومن البلدان المجاورة. ومع ذلك فنظرا للمشاكل التنفيذية، توقفت عملية التسجيل. وبالرغم من أن انتقال المقاتلين السابقين وعيالهم من مناطق الاستقبال قد تناقص أيضا بدرجة كبيرة مع بدء موسم الأمطار، من المتوقع أن تزيد سرعته مرة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

١٣ - وما زال ثمة عدد من العوامل يعوق عملية التسريح وإعادة التوطين والإدماج، بما في ذلك في بعض الحالات، تأثر مجتمع المقاتلين السابقين بالأهواء السياسية مما جعلهم في بعض الأحيان أقل تعاونا مع السلطات. ومع ذلك، فإن غياب المرافق الملائمة، وتعذر الوصول إلى الطرق، وتفشي الألغام، وعدم كفاية تجهيز مناطق إعادة التوطين، قد أضافت كثيرا إلى التأخيرات. وثمة صعوبة أخرى هي أن المدفوعات من جانب الحكومة للمقاتلين السابقين غير منتظمة وليست شاملة. وما زال هناك نحو ٢٠ في المائة من المقاتلين السابقين ينتظرون إدراجهم في كشف المدفوعات. ولا يجري تسليم ''علب'' إعادة التوطين للجميع، ولم تحدث حملات التوعية بشكل شامل مما أدى في بعض الحالات إلى قيام المجتمعات المحلية بطرد المقاتلين السابقين المعاد توطينهم مما أجبر بعضهم على العودة إلى مناطق الاستقبال.

١٤ - ونتيجة لهذه المشاكل وبالرغم مما أعلنته الحكومة من انتوائها إغلاق جميع مناطق الاستقبال قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فحتى الآن، لم يغلق بالفعل سوى أربع مناطق استقبال بينما ما زال ثمة ٣٤ منطقة مفتوحة في ست عشرة مقاطعة. ومما هو جدير بالذكر أيضا أن إغلاق مناطق الاستقبال لا يعني أن شاغليها قد أعيد توطينهم تماما؛ ففي معظم الحالات يجري وضعهم أولا في مخيمات للمرور العابر في مقاطعات أخرى. وعلى ذلك تقدر الحكومة أنها قد تستغرق سنة واحدة لنقل المقاتلين السابقين الباقين وعيالهم من مواقعهم الحالية إلى ما يبلغ مجموعه ستمائة منطقة محددة لإعادة توطينهم.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت البعثة تأدية دور تنسيقي، بما في ذلك ضمان إبلاغ المعلومات المتعلقة بالمقاتلين السابقين التي جمعتها القوات المسلحة الأنغولية للمؤسسات المدنية من قبيل معهد إعادة الإلحاق الاجتماعي للعسكريين السابقين فضلا عن وزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة الإدماج، التي تولت مسؤولية عملية التسريح وإعادة التوطين والإدماج في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونتيجة للزيارات المتكررة التي قام بها موظفو البعثة للمقاطعات، أنشأت البعثة قاعدة بيانات مركزية بشأن حالة التسريح وإعادة التوطين والإدماج، وما زال ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة يقومون بالتفتيش على مناطق الاستقبال لجمع المعلومات ذات الصلة وتقييمها.

١٦ - وما زال الفريق التقني المعني بالتسريح وإعادة التوطين والإدماج برئاسة البعثة يواصل تحقيق التكامل والتنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أنغولا دعما لعملية التسريح وإعادة التوطين والإدماج. وما فتئ الفريق ينسق تنسيقا وثيقا مع البنك الدولي، الذي يستعد حاليا لتمويل برنامج إعادة توطين متعدد المانحين لأنغولا لتغطية تسريح نحو ٠٠٠ ١٩٧ ودفع مستحقات إعادة الإدماج لنحو ٠٠٠ ١٠٨ منهم.

١٧ - وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أبلغ وزير المالية البعثة أن الحكومة تواجه مصاعب مالية في تنفيذ التسريح وإعادة التوطين والإدماج. وأضاف قائلا إن نقل المقاتلين السابقين وعيالهم يتطلب موارد كبيرة قد لا يكون في قدرة الحكومة تمويلها، ويلزم مبلغ ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لشراء ''علب'' التسريح. وطلب الوزير دعم المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة، بمد يد المساعدة في هذا الخصوص. وقد أعاد وزير الشؤون الاجتماعية وإعادة الإدماج تأكيد هذا الطلب في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

١٨ - وفي الوقت نفسه، ما زالت البعثة تنتظر ردا على رسالتها التي طلبت فيها أن تكون الأمم المتحدة ممثلة على الصعيد الوطني - كما هي ممثلة على صعيد المقاطعات - في لجنة إعادة الإدماج الاجتماعي والإنتاجي للمسرحين والمشردين. وستمكن المشاركة في هذه اللجنة الهامة البعثة من أداء دور تنسيقي أفضل في عملية التسريح وإعادة التوطين والإدماج.

الحالة الإنسانية

١٩ - بالرغم من أن الحالة الإنسانية في البلد قد أصبحت أكثر استقرارا خلال الشهور الستة الأخيرة، ما زالت الحاجة إلى مساعدة الطوارئ ملحة في كثير من أنحاء أنغولا. وثمة نحو ١,٨ مليون نسمة، بما في ذلك المقاتلون السابقون وأفراد أسرهم، يحتاجون حاليا إلى مساعدات الأغذية من أجل البقاء على قيد الحياة، وسيكون ما بين ٢,١ و ٢,٤ من ملايين الأنغوليين غير آمنين في مجال الأغذية حتى الحصاد التالي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، أبلغ عن وجود مستويات شديدة من سوء التغذية في خمس مقاطعات.

٢٠ - وفي الوقت ذاته، ظلت معدلات الوفيات عند مستويات الطوارئ، ولا سيما في المواقع النائية حيث لا يتوفر للسكان فرص الوصول بانتظام إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي الملائم. وقد أبلغ عن تفشي الحصبة والالتهاب السحائي فيما لا يقل عن أربع مقاطعات، وكان ذلك مرتبطا بانتقال السكان من

مناطق كان الوصول إليها متعذرا فيما سبق وحيث كانت برامج التحصين إما غير متوافرة أو لا وجود لها.

٢١ - وقد أدى بدء موسم الأمطار، بالاقتران مع سوء حالة الطرق وحوادث الألغام إلى تأثر العمليات الإنسانية بشدة. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير، تعذر الوصول إلى نحو ٠٠٠ ٤٤٥ نسمة من الذين كانوا يتلقون المساعدة قبل ذلك. وفي أعقاب سلسلة من حوادث الألغام التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، توقفت العمليات أو خفضت في ثلاثة عشر موقعا في سبع مقاطعات من التي تتميز بكثرة وجود الألغام فيها. وقد أُبلغ أن حالة السكان في تلك المناطق آخذة في التدهور وقد تصبح حرجة ما لم يُعاد فتح طرق الوصول إليها. وإضافة إلى ذلك، فثمة نحو ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة يعيشون في مواقع نائية لم تصل إليهم بعد الوكالات الإنسانية.

٢٢ - وفي الوقت نفسه، أدى توقف الأعمال القتالية إلى تنقلات سكانية كبرى. وخلال عام ٢٠٠٢، عاد ١,٣ مليون من المشردين داخليا إلى ٥٠٠ مجتمع محلي في ١٧ مقاطعة، كما عاد ٠٠٠ ٨٥ لاجئ تلقائيا من البلدان المجاورة. وقد تحققت الشروط الأساسية في ٣٠ في المائة من مواقع العودة. ومع ذلك، فقد عاد ما يصل إلى ٠٠٠ ٩٠٠ نسمة إلى مناطق لم تتوفر فيها الخدمات الأساسية بعد. وفي مبادرة كبرى لضمان إعادة توطين السكان المشردين في ظروف ملائمة، أصدرت حكومة أنغولا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ نُظما توجز ''قواعد إعادة توطين السكان المشردين''. وتوفر هذه القواعد والنظم زيادة الحماية القانونية للعائدين بتحديد الظروف المسبقة والإنجازات الاجتماعية المستهدفة التي يجب أن توفر خلال عملية إعادة التوطين والعودة. ومما هو جدير بالذكر أنه في مناسبات عديدة خلال الفترة التي وقعت فيها حوادث العودة القسرية، اتخذت الحكومة خطوات فورية لضمان الامتثال لهذه القواعد والنظم.

٢٣ - ووفقا لما ذكرته الحكومة، كان ثمة ٢,٨ مليون نسمة ما زالوا مشردين في نهاية عام ٢٠٠٢، وما زال ٠٠٠ ٢٩٠ منهم يعيشون في مخيمات ومراكز للمرور العابر. وإضافة إلى ذلك، ما زال عدد يصل إلى ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ يعيشون في البلدان المجاورة، وهي جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وناميبيا فضلا عن بوتسوانا. وقد وقعت حكومة أنغولا اتفاقات الإعادة إلى الوطن مع بعض هذه البلدان.

٢٤ - ومن المتوقع أن يعود نحو ١,٢ مليون من المشردين داخليا والمقاتلين السابقين واللاجئين إلى مناطق المنشأ الخاصة بهم خلال عام ٢٠٠٣، وسيعود أغلبية هؤلاء خلال

الستة أشهر الأولى. وستبدأ الإعادة المنظمة إلى الوطن بالنسبة لنحو ٠٠٠ ١٥٠ من اللاجئين الأنغوليين في زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠٠٣ .

٢٥ - وستستهدف العمليات الإنسانية غايتين رئيسيتين خلال عام ٢٠٠٣: تحقيق استقرار السكان المعرضين للخطر ودعم العودة وإعادة التوطين على أساس قواعد ونُظم الحكومة. وستضطلع وكالات الأمم المتحدة والشركاء بمبادرات تستهدف خفض الفقر وتهيئة ظروف للتنمية المستدامة في محاولة للخروج من مرحلة الطوارئ. وفي هذا الخصوص، تستهدف الأمم المتحدة أن تنقل تدريجيا مسؤولية تنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية إلى الحكومة.

الأعمال المتصلة بالألغام

٢٦ - ما زالت أجزاء كثيرة من البلد ملغمة بشدة، وتبلغ هذه المشكلة ذروة شدتها في مقاطعات كواندو كوبانغو، ومنغويلا، وبييه، وهوامبو، ومالانغه، وهويلا، وموكيكو، وهي مناطق سببت فيها تنقلات السكان في أعقاب العودة وإعادة التوطين حوادث متزايدة. وتشكل هذه الألغام تهديدا كبيرا لإعادة التوطين ولحرية نقل السكان والبضائع عبر البلد.

٢٧ - وترى الأمم المتحدة أن من الأولويات القيام على نحو فعال بدمج الأعمال المتصلة بالألغام في أنشطة الطوارئ وإعادة التوطين، والإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية، بغية تسهيل عمليات المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل على حد سواء من خلال التطهير والتمييز الاستراتيجيين لمناطق الألغام. ومعظم هذه الأنشطة تضطلع بها المنظمات غير الحكومية الدولية. ومع ذلك، فمن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم الأمم المتحدة بمساعدة الهيئة الوطنية، هيئة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية من أجل التنمية ''إيناد''، في إعادة تنظيمها وخلقها للأصول الوطنية اللازمة لمعالجة مشكلة الألغام. وتدعم الأمم المتحدة أيضا اللجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات لإزالة الألغام وتقديم المساعدات الإنسانية لضحاياها، التي هي الهيئة التنسيقية الوطنية. ويجري القيام بتثقيف شامل ومتكامل عن مخاطر الألغام في جميع أنحاء البلد بتنسيق من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر مستشار تقني في لواندا لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال الأعمال المتصلة بالألغام، بما فيها جهود بناء القدرات والتدريب وحشد الموارد اللازمة للعمليات المضطلع بها في مجال الأعمال المتصلة بالألغام.

٢٨ - وإضافة إلى المعلومات المتعلقة بمواقع الألغام التي يجمعها ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة والسجلات التي ترد في قاعدة البيانات الوطنية للأعمال المتصلة بالألغام التابعة لهيئة ''إيناد''، ستقوم المنظمات غير الحكومية الدولية بتنفيذ دراسة استقصائية عن أثر الألغام الأرضية وسيكون من بين هذه المنظمات مركز أعمال الدراسات الاستقصائية الذي سيتولى

إدارة العملية. وهذه الدراسة الاستقصائية، التي يجري تنسيقها مع اللجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات المعنية بإزالة الألغام وتقديم المساعدة الإنسانية لضحاياها، تهدف إلى توفير صورة واضحة عن أثر تفشي الألغام في البلد، وتسمح للحكومة وشركائها بتحديد أولويات أعمالها بشكل أفضل.

حقوق الإنسان

٢٩ - بالرغم من اختفاء انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالحرب تقريبا منذ توقف الأعمال القتالية، فما زالت تحدث إيذاءات تتعلق بحقوق الإنسان. وقد تواصلت الانتهاكات المرتكبة ضد السكان المتأثرين بالحرب، بما في ذلك المضايقة، والنهب، والابتزاز، والتهديد، والإيذاء البدني، والاغتصاب، والاحتجاز التعسفي، ولا سيما في المناطق التي تضعف فيها الإدارة الحكومية أو التي لم تصلها الإدارة الحكومية إلا مؤخرا حيث لا تزال الآليات المتعلقة بالإنصاف غير ملائمة. والكثير من هذه الانتهاكات أثرت على المشردين داخليا، وشملت إعادة التوطين والعودة القسريين فضلا عن الحرمان من الخدمات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية. وقد أبلغ أيضا عن عدد من الانتهاكات في مناطق الاستقبال، حيث لا يكون لدى السكان سوى فرص محدودة للوصول إلى النظام القضائي الرسمي. ومما يثير اهتماما كبيرا الحوادث المؤثرة في النساء والأطفال.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، حدث تحسن كبير في ترسيخ حقوق الإنسان على صعيدي الحكومة والمجتمع المدني على حد سواء ولا سيما في لواندا. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لمعالجة مشاكل سلوك الشرطة، ولا سيما في بعض الأحياء الفقيرة في العاصمة. وثمة مجالات أخرى تثير القلق هي الحق في التعليم، والصحة ومشاركة المرأة في الساحات السياسية والمهنية.

٣١ - وقد تركزت جهود البعثة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في زيادة تعزيز عدة أنشطة رئيسية. وإضافة إلى مكتب حقوق الإنسان في بنغويلا وكوانزا سول، أنشأت البعثة مكتبين في مقاطعتَي مالانجه وهوامبو، ونشرت موظفي حقوق الإنسان لفترات ممتدة في المقاطعات التي كان الوصول إليها متعذرا فيما سبق. وقامت بمساعدة وزارة العدل في إنشاء لجان معنية بحقوق الإنسان في المقاطعات، لكي يتسنى توفير آلية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها حيث لم يوجد نظام من هذا القبيل قبل ذلك. وواصل مراقبو حقوق الإنسان التابعون للبعثة أعمالهم أيضا في مجال تمكين ومشاركة المجتمعات المحلية، بالاشتراك مع الكنائس والمنظمات غير الحكومية المحلية لإنشاء آليات حمائية ضد إيذاءات حقوق الإنسان والتمييز المتصل بها في المقاطعات، وتنفيذ مشاريع لبناء القدرات.

٣٢ - وفي لواندا، ركزت البعثة أيضا على التوعية وبناء القدرات، وعلى توفير الدعم لمشاريع المعونة القانونية والمعونة المتصلة بوسائط الإعلام فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية. وساعدت أيضا السلطات الوطنية على توسيع نطاق المحاكم البلدية وخلق برنامج ''تتبُّع القضايا'' في مكتب المدعي العام.

٣٣ - وتلقى أهمية الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة في مجال حقوق الإنسان في توطيد السلم في أنغولا اعترافا واسع النطاق، بما في ذلك من جانب الحكومة، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين. ومن الواضح أن هذه الأنشطة الحيوية، بما فيها بناء القدرات، سيتعين استمرارها لفترة أطول لكي يتسنى لها أن تكون فعالة بحق.

٣٤ - وقد زار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أنغولا في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير. وفي مقابلات المفوض السامي مع السلطات الأنغولية، شدد على أهمية وجود خطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان لضمان تنفيذ الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من الدستور الأنغولي والتشريعات المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، قد يكون من المفيد إنشاء لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان، وهو ما اقترحه ممثلي الخاص قبل ذلك على الحكومة.

حماية الطفل

٣٥ - إن منافع السلم لم تؤثر في أطفال أنغولا بدرجة كبيرة، حيث ما يزالون يعانون من ظروف إنسانية سيئة؛ وعدم كفاية الموارد في مناطق إعادة التوطين؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والعنف والاستغلال البدنيين؛ والإيذاء الجنسي والسيكولوجي؛ ونقص التعليم والرعاية الصحية الأساسية؛ وعدم وجود نظام عدالة للأحداث تقريبا. ولا توجد ضمانات طويلة الأجل لمنع إعادة تجنيد المقاتلين السابقين دون السن القانونية، وما زال يتعين حل مسألة الفتيات اللاتي خُطفن خلال الصراع. والكثير من الأطفال هم أيضا ضحايا للألغام، ولكنهم يكادون لا يتلقون أية مساعدة لإعادة تأهيلهم.

٣٦ - وبدعم من اليونيسيف وغيرها من الشركاء الوطنيين والدوليين، بدأت الحكومة تنفيذ استراتيجية لحماية حقوق الطفل في مناطق الاستقبال ومخيمات المرور العابر، تشمل مساعدة الطوارئ ومشاريع لإعادة إدماج وتأهيل الأطفال والشباب على حد سواء. وتقوم الحكومة أيضا بإعداد حملة وطنية ضد الحصبة وبدء برنامج ''العودة إلى المدرسة''. ولأول مرة، تتوقع الحكومة تقديم تقرير إلى دورة أيار/مايو ٢٠٠٣ للجنة حقوق الطفل.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة زيادة الوعي بحقوق الطفل وقامت بأنشطة لدعم وإكمال أعمال حماية الطفل التي تضطلع بها الحكومة واليونيسيف والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة.

الأنشطة الإنمائية

٣٨ - تحسنت الحالة الاقتصادية قليلا، بانخفاض معدل التضخم من قيمة تقدر بـ ١١٠ في المائة إلى ١٠٦ في المائة، وبلوغ العجز المالي نسبة ٨,٥ في المائة خلال عام ٢٠٠٢. وقد زاد توفر المنتجات الزراعية المنتجة محليا في المناطق الحضرية، وكذلك نقل الأفراد والبضائع في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، فمع عدم وجود الهيكل الأساسي تقريبا في المقاطعات وتدمير الاقتصاد الشامل بعوامل منها ما يزيد عن ثلاثة عقود من الحرب، لا تزال احتياجات أنغولا المتعلقة بالإنعاش والتشييد والتنمية طويلة الأجل ضخمة إلى حد كبير. ومن المتوقع أن تساعد الأمم المتحدة بمبادرات رئيسية لسد الفجوات لكي يتسنى تمكين نقل البلد من الاعتماد على الإغاثة إلى التنمية والاعتماد على النفس.

٣٩ - وتحقيقا لهذه الغاية ما فتئ البنك الدولي وغيره من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف يتعاونون بشأن وضع تفاصيل إطار شامل للسياسات العامة الإنمائية؛ في الوقت الذي بدأ فيه البرنامج الإنمائي مؤخرا المرحلة الثانية من برنامجه المتعلق بالإصلاح المؤسسي والتحديث الإداري، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة الحكومة المركزية والحكومات المحلية على حد سواء. وقد أجرى البرنامج الإنمائي أيضا استعراضا لمهام الإدارة العامة بهدف إسداء المشورة للحكومة بشأن المهام التي ينبغي لها أن تنقلها إلى القطاع العام. وعلاوة على ذلك، انضمت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة مؤخرا إلى أفرقة المساعدة التقنية التابعة للبرنامج الإنمائي والبنك الدولي في خطة استراتيجية مؤقتة لخفض الفقر.

٤٠ - وخلال اجتماعي مع دول الحكومات الثمانية في كاناناسكس، بكندا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، حددت أنغولا بوصفها أحد ثلاثة بلدان في أفريقيا في أشد الحاجة إلى مساعدة مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام. ومن المتوقع أن يوفر مؤتمر المانحين الدوليين لأنغولا المقرر عقده في الجزء الأول من عام ٢٠٠٣ فرصة للمجتمع الدولي لتوجيه مساعدته إلى البلد. ومع ذلك، تدرك الحكومة الأنغولية أنها تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد لكي يتسنى إزالة مخاوف المانحين والوصول إلى تفاهم مع مؤسسات بريتون وودز. وإعدادا لهذا المؤتمر، ثمة خيار قيد النظر هو عقد اجتماع مع المانحين قبل عقد المؤتمر، مما يسمح للحكومة بإحاطتهم علما بجهودها الرامية إلى تعزيز الشفافية والمسؤولية، وبشأن

مساهماتها المالية الخاصة لمرحلة الطوارئ والمرحلة الانتقالية. وستواصل الأمم المتحدة المشاركة في مساعدة الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر حسب الاقتضاء.

رابعا – ملاحظات

٤١ – شهد العام الماضي تغيرا كبيرا في الحالة في أنغولا. ففي كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢، كانت أنغولا لا تزال بلدا يعيش حالة صراع فتاك – أحد أطول الصراعات المستمرة في أفريقيا – وكان تاريخها حافلا بمحاولات غير ناجحة لم تنقطع لتحقيق سلام دائم ووطيد. وباختتام أعمال اللجنة المشتركة بنهاية عام ٢٠٠٢، وضعت أنغولا نفسها بإحكام على طريق استرداد عافيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولأول مرة منذ استقلال أنغولا، بات الأنغوليون يستطيعون العيش من غير خوف اندلاع حرب متكررة ومدمرة. وإذ يسير البلد باتجاه تحقيق طموحاته ببناء الأمة، فإنني آمل مخلصا أن تقوم الحكومة بتعزيز السلام والمصالحة الوطنية في جميع أنحاء أراضيها الوطنية.

٤٢ – ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا في عام ١٩٨٨، لعبت الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي، دورا بالغ الأهمية في عملية السلام من خلال سلسلة من عمليات السلام التي كان يرافقها بذل جهود لبناء السلام وتقديم المساعدة الإنسانية. وساعدت الجزاءات التي فرضت على يونيتا أيضا، وقام مجلس الأمن بإلغائها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في تحقيق التغير المرجو، لا لأنها تممت فقط الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إنهاء الحرب، بل ولأن الأمم المتحدة وضعت آلية رصد قوية للتنفيذ والمتابعة لكفالة فعاليتها.

٤٣ – ولكن حتى عندما كان السلام يبدو متعذر التحقيق، فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ظلا يؤمنان بضرورة تحقيق الوحدة في صفوف الشعب الأنغولي. واستثمرت الأمم المتحدة في ذلك موارد هائلة، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بذكر أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل السلام في أنغولا، بما في ذلك ممثلي الخاص أليون بلوندين باي، الذي توفي إثر حادث مأساوي نجم عن تحطم طائرته في عام ١٩٩٨.

٤٤ – وأتمت بعثة الأمم المتحدة في أنغولا المهام السياسية الموكلة إليها، على النحو المحدد في القرار ١٤٣٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقدمت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المساعدات الإنسانية والإنمائية الأساسية طوال الفترة المشمولة بولاية البعثة وستواصل العمل عن كثب مع الحكومة لتنفيذ استراتيجية في فترة ما بعد انتهاء الصراع. بيد أن المهام المتبقية المتوقعة في إطار القرار ١٤٣٣ (٢٠٠٢)، بما في ذلك في مجالات حقوق الإنسان وإزالة الألغام وإعادة إدماج المحاربين السابقين وتوطينهم، وتقديم المساعدة

الإنسانية، والإنعاش الاقتصادي وتقديم المساعدة الانتخابية، تستلزم مواصلة الاهتمام وتقديم الدعم.

٤٥ - وسوف يحتاج أكثر من مليون إنسان عادوا إلى مناطقهم الأصلية إلى المساعدة خلال فصلي حصاد على الأقل قبل أن يتمكنوا من تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولا بد من توفير ما يكفي من التمويل للمساعدة الإنسانية لكفالة بناء أرضية مستقرة لتحقيق التنمية المستدامة، وإنني أشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم بسخاء إلى النداء الموحد لعام ٢٠٠٣، والذي يدعو إلى توفير ٣٨٤ مليون دولار لتنفيذ ١٦٦ مشروعا.

٤٦ - ولا تزال عملية بناء قدرة وطنية يمكن الاعتماد عليها وقادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إزالة الألغام تتوقف على المساعدة التقنية والمالية من المجتمع الدولي. كما أن جهود المصالحة الوطنية تتطلب أيضا تقديم دعم مستمر، لا سيما من أجل إعادة إدماج المحاربين السابقين وإعادة توطينهم وللتحضير لعملية الانتخابات. وسيعد التوصل إلى إجماع وطني عام بشأن موعد إجراء الانتخابات العامة المقبلة خطوة هامة لدفع تلك العملية إلى الأمام. إضافة إلى ذلك، فإن بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان يتطلب دعما مستمرا ولا بد من وضع استراتيجية سليمة لحماية الطفل.

٤٧ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، طلبت إلى ممثلي الخاص إجراء مشاورات مع حكومة أنغولا وغيرها من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي لتحديد الكيفية التي ستواصل بها الأمم المتحدة مساعدة الحكومة الأنغولية والشعب الأنغولي في عملية توطيد أركان السلام في البلد. وجرت هذه المباحثات، بما في ذلك المباحثات مع الرئيس دوس سانتوس، في لواندا خلال الفترة من ١٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وبناء على ما تمخضت عنه تلك المباحثات، فإنني أقترح أن يستأنف المنسق المقيم للأمم المتحدة الاضطلاع بالمسؤولية عن الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في البلد عند انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في أنغولا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بما في ذلك تقديم المساعدة للحكومة فيما تبذله من جهود لتنفيذ ما تبقى من مهام في إطار القرار ١٤٣٣ (٢٠٠٢). وسيجري تعزيز مكتب المنسق المقيم خلال هذه الفترة الانتقالية من خلال إضافة وحدة تحت إشرافه للتصدي للمهام المتبقية، وقد تحتاج هذه الوحدة إلى موارد إضافية.

٤٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لممثلي الخاص، إبراهيم غمباري، لما بذله من جهود من أجل إنهاء هذه المرحلة المهمة من الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في أنغولا. وأود أيضا انتهاز هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى موظفي الأمم المتحدة الذين خدموا ولا يزالون يخدمون قضايا السلام والتنمية في أنغولا على ما بذلوه من جهود لا تني ولما أبدوه من تفانٍ مثالي.